عن الايراد الذي اشار اليه الشارح بجواب اخر وهو ان المراد بالتعريف المذكور شرح مفهوم
اللفظ لا شرح الماهيه اعني ان هذا التعريف لمن عرف ان الفعل منه ما يتعدى من الفاعل الى
المفعول به فعرف فيه ومنه ما لا يكون كذلك ولم يعرف ان لفظ المتعدي لايهما وضع قال
وهذا الجواب كثيرا ما سلكه الشارح والسيد وغيرهما في كتبهم الرابع في تمام التعريف كما مر
نحو علم بالنظر الى المفعول الاول واعلم بالنظر الى المفعول الثاني نظرا اذ كل من العلم والاعلام انما يقع
على غيرهما الخامس لا نسلم انعكاس الحد المذكور بمثل ضرب في ضرب زيد عمرو بالبناء للمجهول من جهة
انه متعد ولا يصدق عليه انه يتعدى من الفاعل الى المفعول به لان الصدق في التحقيق بان
اذ بناه للمفعول ذرع مجاوزته الفاعل الى المفعول به ويسمى اي المتعدي ايضا واقعا لوقوعه
على المفعول به ومجاوزا لمجاوزته الفاعل الى المفعول به بخلاف اللازم فيهما فاشد
التسمية تارة يأتي بمعنى اطلاق الاسم على الشيء وتارة بمعنى وضع الاسم للشيء ذكر ذلك مولانا عصام الدين
رحمه الله تعالى في شرح الفريد وظاهر ان التسميه هنا من قبيل الثاني واما غير متعد وهو
الفعل الذي لم يجاوز الفاعل الى المفعول به بل يتجاوز الاول هذا الحد كما قيل صادق بما له
فاعل ولم يجاوزه كقام وبما لا فاعل له ككان واخواتها لان السالبة يصدق بسلب الموضوع
وبعضهم كابن هشام جعل هذا النوع واسطة بين المتعدي واللازم الثاني قيل كل من تعريفي
المتعدي واللازم منتقض بنحو مررت من قولك مررت بزيد فان التعدي ثابت لمعناه وللفظه
في محل المفعول اذ لم يقيد المتعدي بالنفس الا ان يجاب بان المجرور لا يسمى اصطلاحا بالمفعول به
وهو مراد في حد اللازم وان حذف لدلالة ذكره في حد مقابله انتهى كقولك حسن زيد فان
الفعل الذي هو الحسن قام بزيد ولم يجاوزه ويسمى اي غير المتعدي لازما لقصوره على الفاعل
وعدم انفكاكه عنه كذا في الشرح وهذا كما قيل لا يطرد في الافعال التي معانيها تتجدد وتنقضي كقام

كقام وقعد لكنه لا يقدح في وجه التسميه اذ لا يلزم في تسميه شيء باسم وجود وجه
التسميه به في جميع افراده كما هو مشهور وبالجمله فالاولى التعبير بدل الانفكاك بالمجاوزة
ويسمى ايضا غير واقع لعدم وقوعه على المفعول به وانما قلنا على المفعول به لان الفعل مطلقا
واقع لا محاله في مفعول فيه كالزمان والمكان ثم من الافعال ما يتعدى تارة بنفسه
واخرى بحرف الجر فيسمى لازما ومتعديا باعتبارين وذلك عند تساوي الاستعمالين في اصل
الكثره وان كان احدهما اكثر استعمالا نحو شكرته وشكرت له ونصحته ونصحت له قال
الجوهري استعمالها باللام افصح وفي الشرح الحق ان الفعل في ذلك متعد مطلقا واللام زائده
مطرده لان معناه مع اللام هو معناه بدونها اي وهو انقطاع النصح مثلا على ما بعد الفاعل
والتعدي واللزوم بحسب المعنى انتهى وقد سبقه الى ما قاله الرضي لكن اعترضه بعضهم فقال
لقائل ان يقول اذا كان اتحاد المعنى مع تساوي الاستعمالين يوجب اتحاد الوصف من التعدي او
اللزوم فليس كونه متعديا واللام زائده اولى من كونه لازما واللام محذوفه توسعا بل قد يترجح
هذا بان دعوى الحذف اولى من دعوى الزيادة واعترضه غيره بانا كثيرا ما نجد فعلين
متحدين بمعنى احدهما متعد والاخر لازم كنسيته وذهلت عنه وخفته واشفقت منه
ورجوته وطمعت فيه وتعديته اي الفعل اللازم وفي بعض النسخ وتعديته في الثلاثي المجرد خاصة
يشيئين بتضعيف العين اي بنقله الى باب التفعيل وبالهمزه اي بنقله الى باب الافعال كقولك
فرحت زيدا فان قولك فرح زيد لازم فلما قلت فرحت زيدا صار متعديا واجلسته فان قولك
جلس زيد لازم فلما قلت اجلسته صار متعديا ثم التعديه بالهمزه والتضعيف سماعيه
لا يقاس عليها على ما نص عليه بعض المحققين لكن في المغني قيل النقل بالهمزه كله سماعي وقيل قياسي في اللازم والمتعدي
لواحد وقال الاخفش قياسي في ظن وحسب وزعم والحق انه قياسي في القاصر سماعي في غيره وهو ظاهر

في القاصر

Copyright © King Saud University